الاحتلال يعتدي على غزة

اسرائيل تطلق الرصاصة الاخيرة على "عملية السلام" برفضها اطلاق الاسرى الفلسطينيين وواشنطن تأسف

الثورة / وكالات

* اطلقت اسرئيل الرصاصة الاخيرة على عملية السلام من خلال رفضها الالتزام بالمعاهدات الدولية المتضمنة بنود اتفاقيات المفاوضات مع الفلسطينيين وذلك من خلال اعلانها الغاء الافراج عن الدفعة الرابعة للأسرى الفلسطينيين وتجميد بناء المستوطنات ما اجبر السلطة الفلسطينية بالاتجاه الى الانضمام لـ 15 وكالة ومعاهدة أممية، متهمة إسرائيل بالإخفاق في الوفاء بوعودها.

وادعت وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، أن التحرك الفلسطيني انتهك شروط صفقة إطلاق سراح السجناء.

وأضافت ليفني أن إسرائيل ترغب في مراجعة هذه الخطوة.

وتعد صفقة إطلاق سراح السجناء جزءا من اتفاقات عملية السلام المنقطعة التي ترعاها الولايات المتحدة.

ووصفت واشنطن قرار إسرائيل بإلغاء صفقة اطلاق الاسرى الفلسطينيين بأنه "مثير للقلاقل".

ولكن المتحدث باسم البيت الأبيض، جاي كارني، قال إن ذلك لن يثبط من عزيمة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، في السعي لاستمرار المحادثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

واكد الوزير الاميركي كيري في الرباط أن بلاده ستعيد النظر في دورها في مفاوضات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، وذلك بعد ما وصفه بالخطوات السلبية التي اتخذها الجانبان أخيرا.

واعرب كيري عن اسفة ان يكون الجانبان قد اتخذا في الايـام الاخـيرة خطوات لا تساعد في تحقيق السلام وانهاء الصراع بينهما

وأكـد كـيري، الـذي قام بجولات عدة في المنطقة سعيا للتوصل الى اتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ان الجهد الامريكي في هذا المجال ليست بلا حدود، وان الوقت قد حان لإعـادة تقييم هذا الجهد.

واشار الوزير الاميركي إنه سيتدارس مع كبار مسؤولي الادارة في واشنطن الخطوات التي ينبغي على الولايات المتحدة ان تتخذها.

واضاف "هناك حدود للزمن والجهود التي تستطيع الولايات المتحدة تكريسها اذا كان الجانبان لا يرغبان باتخاذ الخطوات البناءة الضرورية من اجل احراز تقدم."

وإن الـولايـات المتحدة ستقوم بشكل دقيق المرحلة التي وصلت اليها عملية السلام والوجهة التي يمكن لها ان تتوجه صوبها."

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد رفض في وقت سابق التماسا تقدم به كيري بأن يوقف الفلسطينيون سعيهم للانضمام الى الهيئات الدولية وذلك لانقاذ مفاوضات السلام مع اسرائيل من الانهيار.

وكان قرار الفلسطينيين الثلاثاء التقدم بطلبات انضمام الى 15 هيئة واتفاقية دولية وذلك سعيا للحصول على اعتراف دولي بدولتهم المستقبلية قد اثار غضب اسرائيل واوصـل مفاوضات السلام الى حافة الانهيار.

وصرح مسـؤول فلسطيني لوكالة الصحافة الفرنسية بـإن عباس اكد لكيري في مكالمة هاتفية بينهما "إنه لن يتراجع عن قرار الانضمام الى الاتفاقيات الدولية."

ونقلت الوكالة عن المسؤول الفلسطيني قوله إن "كيري حذر عباس من رد اسرائيلي قوي على الخطوة الفلسطينية."

ولكن عباس رد قائلا "إن تهديدات اسرائيل لا تخيف احدا، وتستطيع اسرائيل ان تفعل ما تشاء."

ميدانيا شنت طائرات حربية اسرائيلية على قطاع غزة امس سلسلة غارات جوية على مناطق مختلفة بقطاع غزة.

وأصيب في هذه الغارات شخصان أحدهما طفل عمره عام واحد.

ووقعت اشتباكات بين الجيش الاسرائيلي ومتظاهرين فلسطينيين قرب سجن عوفر بالضفة الغربية القريب من بيتونيا اصيب جراءها 8 متظاهرين فلسطينيين بجروح بعد ان فتحت القوات الاسرائيلية النار عليهم.

وطالب المحتجون الفلسطينيون بالافراج عن السجناء الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية.

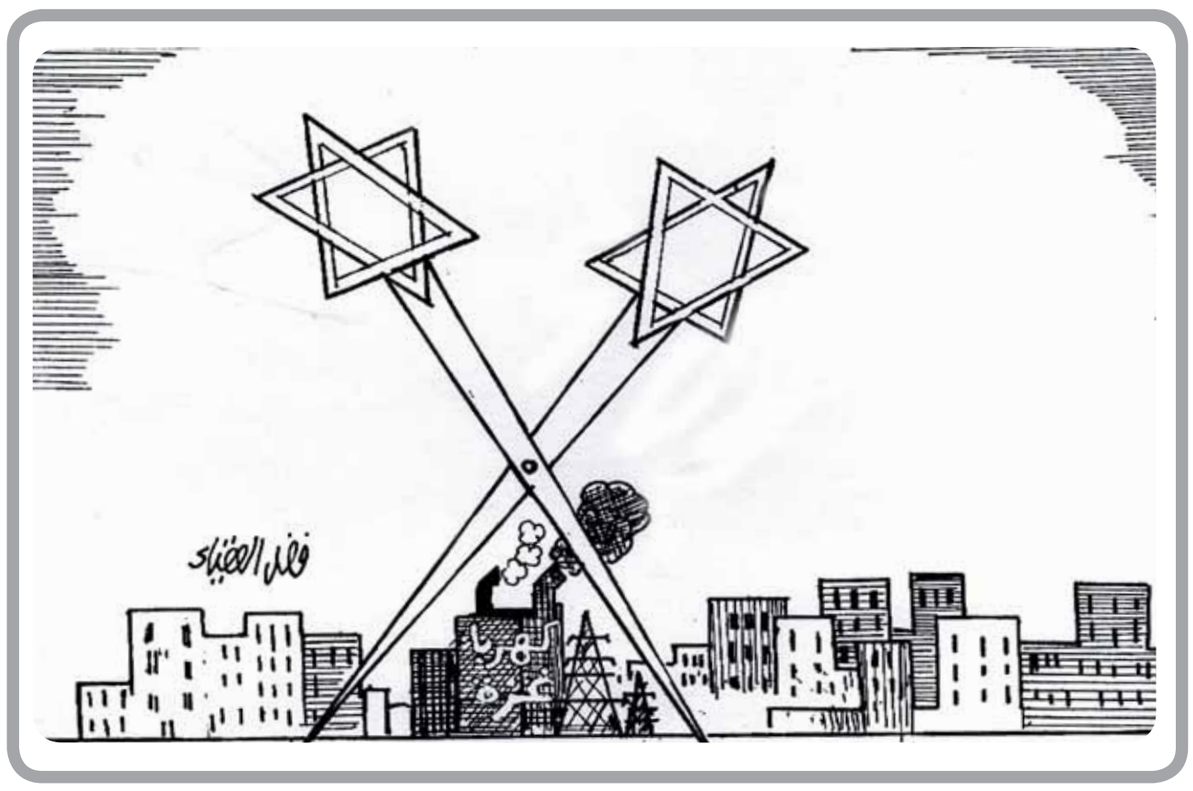

في أول تقرير من نوعه للبنك الدولي :

220 شركة مرتبطة بالرئيس التونسي المخلوع حصلت على أكثر من 21% من أرباح القطاع الخاص

كشف البنك الدولي تكشف أن 220 شركة مرتبطة بالرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي تمكنت من الحصول على أكثر من 21 % من أرباح القطاع الخاص من خلال القوانين التي أصدرها نظام حكمه خلال 17 عاما.

ووضح البنك الدولي في أول دراسة له كيف استغل المسؤولون في النظام التونسي السابق اللوائح الحكومية القائمة وأعدوا أخرى جديدة بما يفيد أفـراد الأسرة الحاكمة وغيرهم من المقربين. وتم التلاعب بهذه اللوائح إلى حد أنه بنهاية عام 2010م كانت هذه المجموعة من أصحاب الامتيازات تستولي على أكثر من 21 % من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد .

وخلصت الدراسة التي أعدت في شكل ورقة عمل بخصوص بحوث السياسات تحت عنوان "كل شيء داخل الأسرة، تحكم الدولة في تونس". إلى أن حاشية الحاكم التونسي، وهم من أعلن أنهم فاسدون وصودرت ممتلكاتهم، استثمروا في قطاعات مربحة تتمتع بالحماية وخاصة عبر وضع شروط مسبقة للترخيص واستخدام صلاحيات تنفيذية لتغيير التشريعات لصالح النظام ما خلق نظاما ضخما من رأسمالية المحاباة.

وقام المؤلفون بتجميع مجموعة فريدة من البيانات عن 220 شركة مرتبطة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، كما حددتها لجنة المصادرة التي تشكلت بعد انتفاضة 2011م وذلك لتحديد ومصادرة الأصول المملوكة لحاشية بن علي. ويبين تحليل بيانات لجنة المصادرة أن الشركات محل الدراسة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسرة الرئيس السابق. ويظهر تحليل بيانات الشركات التي أصدر لها الرئيس المخلوع مراسيم خلال 17 عاما أن التشريعات كانت تخدم في الغالب في تشكيل مصالح المقربين وحمايتها من المنافسة. وتبين الأدلة أن 25 مرسوما صدرت خلال تلك الفترة لتحديد اشتراطات الترخيص في 45 قطاعا مختلفا وقيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر في 28 قطاعا. وأدى هذا إلى حصول شركات ذات ارتباط بالنظام السابق على أكثر من خُمس الأربـاح التي جنتها جميع شركات القطاع الخاص.

ويقول بوب ريكرز، الباحث في إدارة البحوث بالبنك الدولي والمؤلف الرئيسي للدراسة: "توفر هذه الدراسة تأكيدا قويا أن النظام السابق استفاد من رأسمالية المحاباة... وقد أثبتنا أن سياسات الإجـراءات التدخلية في الصناعة قد استولت عليها أسرة الرئيس وأصبحت ستارا للاستيلاء على الريع. وفي الواقع فإن الأدلة تشير إلى أن الدولة سمحت بالاستيلاء على جزء ضخم من القطاع الخاص لصالح شركات على علاقة بالأسرة التي توفر لها 'الحماية' من اللوائح الحكومية أو تمنحها امتيازات خاصة. والأمر الأكثر إضرارا أننا وجدنا أدلة على أن اللوائح نفسها كانت تعدل لصالح المصالح الشخصية والفساد."

وتظهر الـدراسـة أنـه رغـم أن إطـار السياسات الصناعية في البلاد، ولا سيما قانون الاستثمار، كان يعتبر منفتحا نسبيا وبدا النظام السابق مستجيبا لتنمية القطاع الخاص، فإن هذا كان في الواقع ستارا لمشاكل كامنة في الاقتصاد التونسي. فقد كان انفتاح تونس سرابا في الأساس حيث كانت قطاعات ضخمة مغلقة وكثير منها استولى عليه مصالح مقربة من النظام.

وكان فساد أسرة بن علي معروفا على نطاق واسع وكـان مصدرا لإحباطات ملموسة بين المواطنين التونسيين، كما اتضح في النهب المستهدف والممنهج لأصول أسرة بن علي بعد انتفاضة 2011م. ومع ذلك، فقد كانت الأدلة على الفساد غير موثقة، مثل برقيات ويكيليكس من السفارات الأمريكية، وقصص تتعلق بإغلاق مدارس خاصة كانت تنافس المدارس المرتبطة بالنظام. ويظهر تحليل البيانات أن هذه الحكايات غير الموثقة ليست صحيحة فحسب، بل كانت تستند إلى تشويه ممنهج لسياسة البلاد الصناعية.

ويوضح مؤلفو الدراسة أنه في حين أن النظام قد ترك البلاد فإن الهيكل التنظيمي الذي أنشأه مازال قائما لم يتغير تقريبا.

ويقول أنتونيو نوسيفورا، خبير اقتصادي أول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي: "مشكلة رأسمالية المحاباة ليست عن بن علي وحاشيته فحسب، بل انها واحدة من التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه تونس حاليا... فبعد ثلاث سنوات من الثورة مازال النظام الاقتصادي الذي كان قائما في عهد بن علي قائما بدون تغير تقريبا. ومع الثورة تحرر التونسيون من الرئيس السابق بن علي وأسوأ ما في الفساد لكن السياسات الاقتصادية مازالت لم تتغير ومعرضة لإساءة استغلالها. إن هذه البنية التحتية للسياسات التي ورثتها من عهد بن علي يديم الإقصاء الاجتماعي ويدعو للفساد."

حـدث الساعـة

إسكندر المريسي

واقعية الانتخابات الأفغانية

تشـهد أفغانسـتان اليـوم إجـراء انتخابات رئاسـية تجـري في ظـروف عملية سياسـية مضطربـة وأوضـاع داخليـة غـير مسـتقرة ناهيـك عن تزايـد معدلات أعمـال العنف في أنحـاء متفرقـة مـن أفغانسـتان خاصـة في العاصمة كابول.

فمنذ بدء الحملة الانتخابية سـقط عشرات الضحايا على خلفية أعمال متبادلـة مرتبطـة بالانتخابـات الرئاسـية حتـى أن اللجنـة التـي تشرف وتنظم تلك العملية لم تسـلم من هجمات المسلحين، وهو ما يظهر أن المنـاخ السـياسي في أفغانسـتان يكاد يكون منعدماً بدرجة أساسـية ما يجعل من الانتخابات الرئاسـية عملية شكلية وإن كان الطابع المعلن عنها بأنهـا تجري تحت تحضيرات هيئـة وطنية مسـتقلة وفقـا لإعلان الحكومة الرسمية.

وقـد سـبق وأن أعلنـت القـوات الدوليـة من جانبهـا ممثلـة بحلف الناتو في أفغانسـتان أنهـا في حال فشـل القوات المحلية سـتعمل عـلى حمايـة الانتخابـات التي تبـدو في كل التقديـرات السياسـية تحقيـق المزيـد مـن التدخـلات الخارجيـة في الشـؤون الأفغانية وتعميـق الصراعـات السياسـية داخل ذلك البلد الـذي يتعـرض لحالة انهيار سـياسي جـراء ضعـف الدولـة المركزيـة وانتشـار المليشـيات المسـلحة مع إغفال رفض حركة طالبان المشاركة في الانتخابات التي توعدت من جانبها بإفشالها..

وهو ما يعني عدم واقعية الانتخابات الرئاسـية الأفغانيـة لانتفـاء وجود وفـاق داخـلي إزاء اسـتبداله بوفاق دولي ولا يمكـن لضمـان نجـاح تلك الانتخابـات أن يكـون الوفـاق مـن الأعلى الدولي بالنظر لإعلان القوات الدوليـة تكفلها بحماية الانتخابات الرئاسـية، ما يعنـي وجود صراعات عميقـة داخـل أفغانسـتان برغـم أن القـوات الدوليـة المسـتفيدة من تلـك العمليـة في تحقيق تسـويات لصالح تلـك القوى قدمـت أكثر من 130 مليـون دولار مـن أجـل إيجـاد بيئة سياسـية يتم تطويعها بشكل متناسـق ومنسـجم مـع مصالـح القوى الغربية.

الأمـر الـذي قـد ينعكـس سـلباً ويجعل من الانتخابـات الرئاسـية تحقيـق المزيـد مـن الاختـلالات الأمنيـة وإنعـاش الصراعـات الداخليـة جـراء غيـاب الحكومـة الوطنية المقتـدرة والقـادرة عـلى ضبـط الأوضـاع السياسـة والاقتصاديـة وإن كان الإعـلام الـدولي قد أقـام الدنيا ولـم يقعدها، مشـيداً بأهميـة الانتخابات الرئاسـية فـإن حقائق الواقع السـياسي الداخلي خلافـاً لذلك على اعتبار أن ما يجري ترديده بخصوص انبثاق ديمقراطيـة جديدة في أفغانسـتان يتناقض مـع حقائـق الواقـع، لأن الصراعـات بـين زعماء المليشـيات المسـلحة وأمراء الحروب تحكـم التركيبة القبلية في هـذا البلد حتى أن السـلطات القائمة في كابول استأجرت 3200 من البغال والحمير لنقل صناديق الاقتراع إلى بعض المناطـق النائية، وهو مـا يؤكد حقيقة الديمقراطيـة الجديدة التـي لا تجري بدعم دولي وبإشراف مباشر على العملية الانتخابية فحسب وإنما خصصت قوات الناتو لحماية تلـك الانتخابـات وهـو مـا يعنـي بالتأكيد عسـكرة العمليـة السياسـية بطابـع دولي محض كونها عقـب إعلان نتائجهـا بالنظر إلى مؤشراتهـا الراهنة سـتعمق الاضطرابات السياسـية والصراعات الداخلية وتباعد بين الحلول الوطنية المفترضة لإخراج أفغانستان من أزمتها الراهنة.

ثمانية مرشحين لخلافة قرضاي

اليوم.. انطلاق ماراثون الانتخابات الرئاسية بأفغانستان

تقرير / قاسم الشاوش

يتوجه اليوم أكثر من 12 مليون ناخب أفغاني وأفغانية في الـدورة الأولى إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد بعد 13 عاما على تولي حميد قرضاي الحكم وسط إجـراءات أمنية مشددة جراء تهديدات حركة طالبان في إطار حملة عنف تهدف إلى تعطيل انتخابات لا يعترفون بشرعيتها..

وتعد الانتخابات الرئاسية التي يتنافس فيها ثمانية مرشحين اختباراً كبيراً لاستقرار البلاد وثبات مؤسساته، ومرحلة فاصلة في تاريخه المعاصر، فإما أن تمهد الانتخابات لمرحلة جديدة خاصة مع انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه، أو أن تقوده لمصير مجهول يعود به لعصور الظلام.

فيما تسود مخاوف من اندلاع العنف بعد انسحاب قـوات الحلف شمال الأطلسي بحلول نهاية 2014م إلا أن حسن سير الاقتراع سيكون بمثابة دليل على التقدم الذي أحرز في البلاد منذ طرد حركة "طالبان" من الحكم العام 2001 في أعقاب أحـداث 11 سبتمبر بأيدي تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة،الذي يصفها غالبية الأفغان بالقوات المحتلة لبلدهم ولا تزال حركة طالبان تقود تمرداً أوقع قرابة ثلاثة آلاف قتيل من المدنيين العام 2013م..

ويتنافس في السباق الرئاسي الذي يتزامن مع رحيل القوات المحتلة 8 مرشحين يعتبر 3 منهم الأوفـر حظا وجميعهم وزراء سابقون في حكومة قرضاي ، وهم مرشح الحكومة المنتهية ولايتها زلماي رسول ورجل الاقتصاد المعروف اشرف غاني والمعارض عبد الله عبد الله الذي حل في المرتبة الثانية في انتخابات 2009م..

ومن المقرر أن يتم إعلان نتائج الدورة الأولى من الانتخابات أواخـر إبريل الحـالي، وتنظم الـدورة الثانية من الانتخابات أواخر مايو القادم ..

وتـظـل الـوجـوه الـبـارزة في المشهد السياسي في ظل التحالفات الانتخابية التي أعلنت عن نفسها بشكل يومي على أمل أن تستقر يوما على مرشح واحد تقدمه للناس، لا تخرج عن كونها أمـراء حروب أو زعماء ميليشيات في ظل غياب واضـح للوجوه الجديدة الشابة والتكنوقراط. ووفقا للمعطيات ينظر إلى أحمد زيا مسعود، شقيق الزعيم الأفغاني الراحل أحمد شاه مسعود المناهض لحركة طالبان، بأنه بارقة الأمـل الوحيدة في وسـط ذلك الظلام لرئاسته أكبر تحالف انتخابي في أفغانستان ودعوته لبناء توافق سياسي بين كل اطياف المجتمع للبعد عن القبلية والتعصب، وبناء حكومة لامركزية تخدم الشعب جميعا دون تمييز. حتي هذا الوجه المبشر فشل في تأليف قلوب الأفغان حوله ورفض الكثير من التكنوقراط تلبية دعوته والانضمام إلي تحالفه. ليس لسبب سوي أن كل مؤتمرات تحالفه تضم علي منصتها ضمن من تضم الجنرال عبدالرشيد دوسـتـم أحـد الـجـنرالات السابقين لجماعات مسلحة في شمالي افغانستان يعتبرها الأفغان ككل المتهم الأول في الوضع المأساوي الذي آلت اليه البلاد.

وبعد هاتين الولايتين، يحظر الدستور على الرئيس قرضاي المنتهية ولايته والمعروف بمهارته في المناورة الترشح لـولايـة ثالثة والـذي أحـدث تغييرا جذريا في البلاد، وعـدم تمكنه من هزيمة متمردي "طالبان" أو اقناعهم بالانضمام إلى الحكم ..

وأكـدت مصادر أمنية انه سيتم نشر تعزيزات أمنية استثنائية تحسبا لأي هجوم محتمل وحماية مراكز الاقتراع البالغ عددها 6 آلاف، حيث تواجه الانتخابات تحديات حقيقية وتهديدات بتنفيذ تفجيرات واستهداف مراكز انتخابية من قبل جماعة طالبان، كما تعتبر الانتخابات اختبارا لقوات الأمن المحلية التي من المقرر أن تستلم مهمة الأمن في البلاد بعد انسحاب القوات الأجنبية أواخر العام الحالي ، واختبارا لجدوى الاحتلال الأجنبي لهذا البلد في ظل فشله بهزيمة طالبان والعامل الآخر الذي يثير القلق هو الفساد وتأثير المسؤولين المحليين أو المرشحين أو الحكومة المنتهية ولايتها وحتى القوى العظمى التي لها مصالح ستراتيجية في البلاد مثل الولايات المتحدة أو إيران أو باكستان.

ولن تعرف النتائج الأولية للدورة الأولى للانتخابات قبل 24 أبريل الجاري، ومن المرجح أن تنظم دورة ثانية في 28 مايو المقبل شرط موافقة المرشحين الخاسرين على النتائج.

ويرى المراقبون للانتخابات الأفغانية أن طالبان تبدو مترصبة لإفشال أي مشهد انتخابي تخوضه البلاد. لذا كان من الضروري البحث عن بديل قوي قادر علي تجاوز أزمات البلاد في تلك اللحظة بالغة الحساسية ويصلح ما أفسدته سنوات الحروب والصراعات القبلية وإن اقتراع اليوم يواجه تهديدا قد يكون لأعمال العنف تأثير مباشر على نسبة المشاركة في الانتخابات أو بشكل أوسع على مصداقيتها وإن الأمن يمثل عنصر قلق رئيسي لعملية التصويت في دولة تعصف بها الأزمات.

بدورها، أعلنت باكستان أنها ستعزز الأمن على الحدود مع أفغانستان للحد من عمليات التسلل بين البلدين مع اقتراب موعد الانتخابات..

من جانبه، أعـرب وزيـر الخارجية الأميركي جون كيري عن أمله بأن تؤدي الانتخابات الرئاسية والمحلية إلى انتقال ديموقراطي تاريخي في افغانستان، واعتبر الانتخابات لحظة تاريخية بعدما وصفه بعقد من التضحيات والـقـتـال، وقـال: إن اختيار خلف لقرضاي يمكن أن يجسد أول انتقال ديموقراطي للسلطة في افغانستان، معربا عن استعداد واشنطن للعمل مع الرئيس المقبل.

مـن جهة أخـرى لقيت الصحفية الأميركية أنجا نيدرينغهاوسالتي تعمل مصوره في وكالة 'اسوشيتيد برس' الأميركية إن في افغانستان مصرعها أمس عشية الانتخابات والتي تعرضت لإطلاق نار على يد شخص يرتدي زي الشرطة ما أدى إلى مقتلها وإصابة زميلتها المراسلة كاثي غانون بجروح بالغة ..

وذكـرت مصادر في الشرطة الأفغانية إن الحادث وقع في بلدة صغيرة شرقي البلاد قرب الحدود مع باكستان أثناء تغطية الصحفيتين لاستعدادات إجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية. ويعد الهجوم الثاني الذي يستهدف صحفيا غربيا خـلال الأسابيع الأخـيرة بعد مقتل نيلز هورنر المراسل البريطاني السويدي بالعاصمة كابول في مارس الماضي...

ترشيح جعجع رسميا للانتخابات الرئاسية اللبنانية

بيروت / أ.ف.ب.

اعلن حزب القوات اللبنانية رسميا ترشيح رئيسه سمير جعجع إلى انتخابات الرئاسة في خطوة ستثير الكثير من الجدل في لبنان بسبب دور جعجع في الحرب الاهلية (1975-1990م) وتصنيفه كأحد صقور التحالف المناهض لسوريا وحزب الله.

وبدأت المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد في 25 مارس وتنتهي في 25 مايو.

ودرجـت الـعـادة في انتخابات الرئاسة، لا سيما منذ انتهاء الحرب الاهلية على "التوافق" على رئيس جمهورية. وتم انتخاب الرئيس الحالي ميشال سليمان القائد السابق للجيش بعد سبعة اشهر من فراغ كرسي الرئاسة بسبب ازمة سياسية حادة على أساس انه "وسطي" يقف على مسافة متساوية من الاطراف اللبنانية المختلفة.

وقبل ذلك، كان رئيس الجمهورية اجمالا يدور في فلك دمشق التي مارست لسنوات طويلة هيمنة واسعة على الحياة السياسية اللبنانية الى حين انسحاب جيشها من لبنان العام 2005م، بضغط من الشارع والمجتمع الدولي، بعد ثلاثين سنة من التواجد.

ويعتبر جعجع من ابرز خصوم حزب الله القوة السياسية والعسكرية النافذة في لبنان. وحزب القوات اللبنانية هو الحزب الوحيد الذي رفض المشاركة في الحكومة التي شكلت اخيرا وضمت ممثلين عن كل الاطـراف بمن فيهم اعضاء قوى 14 آذار التي ينتمي اليها جعجع، لرفضه الجلوس الى جانب حزب الله في حكومة واحدة، ما لم يعلن هذا الاخير استعداده للانسحاب من سوريا حيث يقاتل الى جانب القوات النظامية.

ويدعو جعجع بالحاح الى معالجة مسالة سلاح حزب الله الذي يفترض ان يكون في رأيه تحت اشراف القوى الشرعية.

وقال بيان تلاه نائب رئيس حزب القوات جورج عدوان بعد اجتماع للهيئة التنفيذية للحزب: "حـرصـا عـلى احـتـرام القواعد الديموقراطية في المواجهة السياسية ولان احداث تغيير جذري في الواقع الراهن بات ضرورة ملحة للخروج من النفق واحداث صدمة ايجابية تستعيد معها الدولة هيبتها ورئاسة الجمهورية موقعها كضمانة للجميع وسد في وجه المخاطر التي تحيط بالوطن ووحدته قررت الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية بالاجماع ترشيح رئيس الحزب سمير جعجع الى انتخابات رئاسة الجمهورية".

ولا ينص الدستور اللبناني على أي ترشيح مسبق الى رئاسة الجمهورية. وغالبا ما يعتبر الاعلام كل الزعماء الموارنة وهي الطائفة التي ينتمي اليها الرئيس في لبنان بموجب ميثاق وطني غير مكتوب منذ الاستقلال، مرشحين كلما لاحت بوادر معركة الرئاسة.

ونـادرا ما يتخذ اي ترشيح رئـاسي صفة رسمية، أو يتم بهذه العلانية.

واعلن ان هناك "تواصلا مع قوى 14 آذار" من اجل تبني جعجع كمرشح وحيد لهذه القوى التي يعتبر الزعيم السني سعد الحريري ابرز اركانها.

ويتداول الاعلام باسماء شخصيات اخرى مـن قـوى 14 آذار كمرشحين محتملين للرئاسة، وابرزها الرئيس السابق امين الجميل، والنائبان بطرس حرب وروبير غانم.

امـا في الفريق المقابل، فيعتبر الزعيم المسيحي ميشال عـون ابـرز المرشحين الرئاسيين. وقد اعلن حليفه النائب سليمان فرنجية في احاديث صحافية امكان ترشحه ايضا.

ويتقاسم عون وجعجع الشريحة العظمى مـن الـشـارع المسيحي، وبـين الفريقين خصومة تعود الى زمن الحرب الأهلية، حين دارت بين عون الـذي كان قائدا للجيش، والقوات اللبنانية بزعامة جعجع، معارك مدمرة اوقعت آلاف القتلى.

مجلس الأمن يطلب تحسين أداء قوة حفظ السلام بالسودان

الأمم المتحدة/ رويترز

طالب مجلس الأمن بتحسين أداء قوة حفظ السلام الدولية في منطقة دارفـور في غرب السودان ودعا الخرطوم إلى تحسين التعاون مع البعثة الموجودة في المنطقة التي تمزقها الصراعات.

وجاءت مناشدة المجلس المؤلف من 15 دولة عضو بعد أن أبدى مسؤولون في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي مخاوفهم من أعمال العنف الآخذة في التفاقم في دارفور مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس هذا العام.

ودعـا المجلس في قـرار صدر بالإجماع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى "التحرك إلى وضع يتسم بمزيد من الاحتراز وأخذ زمام المبادرة في تنفيذ أولوياتها وممارسة الدفاع النشط عن مهمتها." وقال دبلوماسيون بالأمم المتحدة إن معنى ذلك أن تصير القوة أكثر شراسة في التصدي للتهديدات للمدنيين في دارفور.

ولكن القرار عبر عن القلق بشأن "الفجوة الاستراتيجية في قـدرة البعثة على التحرك واستمرار الحاجة الملحة لإمكانية التحرك جوا ولغير ذلك من الأصول الخاصة بالتنقل بما في ذلك طائرات هليكوبتر عسكرية خاصة بالقوة."

وحث القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على "مضاعفة جهودها لتوفير وحدات نقل جوي للبعثة وحث حكومة السودان على تسهيل نشر الأصول التي تم التعهد بها بالفعل." ويقول دبلوماسيون ومسؤولون في الأمم المتحدة إن الخرطوم رفضت عروض بعض الدول بتقديم أصول عسكرية للبعثة.

وتبنى المجلس خطة البعثة لمنح أولوية لحماية المدنيين وتسهيل تسليم المعونة الإنسانية والتوسط بين الحكومة والجماعات المسلحة للمساعدة في تعزيز عملية السلام المتوقفة.

ونص القرار على أن هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه بعثة قوات حفظ السلام الدولية في دارفور في ضوء صعوبة الموقف السياسي والأمني هي تعاون الحكومة و"النقص الكبير" في قدرات الجنود والشرطة في القوة والحاجة إلى تنسيق أفضل بين القوة الدولية المشتركة وفريق الأمم المتحدة بالسودان.

وقال عضو في الوفد السوداني لمجلس الأمن: إن تدهور الأمن في دارفور سببه الاقتتال الداخلي في الاقليم.